الاحتفاء بـ«اليوم العالمي للطفل».. تعزيز لمفهوم الحماية والرعاية

حقوق - خاص

يحتفل العالم في الـ(٢٠) من نوفمبر من كل عام بـ«اليوم العالمي للطفل» وذلك بناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليكون يومًا للتآخي والتفاهم بين أطفال العالم، وكذلك للعمل من أجل مكافحة حالات القسوة والعنف ضد الأطفال، وإهمالهم واستغلالهم في كثير من الأعمال الشاقة التي تفوق طاقتهم، وحث حكومات دول العالم على سن قوانين وأنظمة لحماية حق الطفولة، والتبصير بما يعاني منه الأطفال في بعض دول العالم من صنوف شتى وأشكال مختلفة من ألوان العنف، فلكل طفل حق في البقاء والنماء، وفي التعليم، وفي التحرّر من العنف وسوء المعاملة، وفي المشاركة وإسماع الصوت.

لماذا (٢٠) نوفمبر؟

تم اعتماد يوم (٢٠) نوفمبر من كل عام ليكون «اليوم العالمي للطفل» ليتزامن مع اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العمومية للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل في عام ١٩٥٩م، واتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩م.

ولكن لم تكن هذه المرة الأولى التي يتم فيها إعلان حق للطفل، حيث يعود إعلان حقوق الطفل الأول من نوعه إلى أوائل عشرينيات القرن المنقضي، عن طريق «اتحاد إنقاذ الأطفال الدولي» ومقره جنيف، وهو أحد أوائل المنظمات الدولية التي تشرف على شؤون الرعاية الاجتماعية للأطفال.

وتبنت «عصبة الأمم» في ذلك الوقت، الإعلان المكون من «٥» مبادئ أساسية في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٢٤، وأطلقت عليه اسم «إعلان جنيف لحقوق الطفل».

وفي ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٥٩، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نسخة أكثر تفصيلاً لإعلان حقوق الطفل مكونة من «١٠» مبادئ لتحل محل المبادئ الخمسة الأصلية.

ووضع إعلان حقوق الطفل، الذى صاغته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تركيزًا أقوى على الرعاية الاجتماعية والنفسية للأطفال، حيث أكد الإعلان أنه يحق للأطفال أن يكونوا «بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة» في جميع الأحوال ووفقًا للإعلان، فيجب أن يتمتع كل طفل، بدون استثناء يذكر، بجميع الحقوق المقررة في هذا الإعلان، وكذلك وجوب تمتع كل طفل بالحماية من جميع أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال، فيما يتعين أن تكون مصلحة الطفل العليا المبدأ الموجه للمسؤولين عن تعليمه وتوجيهه، حسبما نص الإعلان.

واختتمت الجمعية العامة الأممية الإعلان بأنه يجب أن يتمتع كل طفل بطفولة سعيدة، وينعم من أجله ومن أجل المجتمع بالحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان.

كما دعا الإعلان الآباء والأمهات والرجال والنساء والأفراد والمنظمات الخيرية والسلطات المحلية والحكومات الوطنية، إلى ضرورة الاعتراف بهذه الحقوق والسعي لتطبيقها من خلال التشريعات والتدابير الأخرى التي تتخذ تدريجيًا وفقًا للمبادئ العشرة.

ولم تكن هذه الوثيقة قرارًا غير ملزم للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن بعد ٣٠ عامًا، بالتحديد من قبول إعلان ١٩٥٩، تبنت الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٩، ودخلت الاتفاقية، التي تعد أول اتفاقية دولية ملزمة قانونًا تؤكد على ضرورة تمتع الأطفال بجميع حقوق الإنسان، حيز التنفيذ في سبتمبر من العام ١٩٩٠. وسرعان ما أصبحت هذه الاتفاقية هي الأوفر حظًا بين معاهدات حقوق الإنسان في التاريخ من حيث اتساع نطاق التصديق عليها. حيث باتت الاتفاقية مصدّقًا عليها من كل دول العالم تقريبًا، وأحدثت أثرًا في كل مناطق العالم، وتمّ من خلالها إحداث تغييرات في القوانين والسياسات، وفي النظرة إلى الطفل كصاحب حق.

الإسلام وحقوق الطفل:

اهتم الإسلام بالإنسان في كل مراحل حياته اهتمامًا بالغًا، فاهتمَّ الإسلام بالإنسان جنينًا ورضيعًا وصبيًا وشابًا ورجلاً وشيخًا، ويعد الاهتمام بالإنسان في كل مراحل حياته وعمره من المعالم والسمات البارزة في أحكام الإسلام وتشريعاته ونظمه، وبما أن الطفولة هي مرحلة الإنشاء والتأسيس للإنسان، فكان الاهتمام به طفلًا من أجلِّ صور الرعاية والعناية بالإنسان.

وجاء اهتمام الدين الإسلامي بالطفولة والطفل نموذجًا فريدًا مبهرًا لكل من حوله من حضارات وأمم، فقد ركز الإسلام على أمور حماية الطفل، وخاصة حمايته من التمييز بكافة أشكاله حيث يتكون المجتمع من الناس جميعًا، وهم سواسية ولا يميز بينهم سوى التقوى، كذلك الحماية من الإهمال والإساءة، حيث تعددت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى حماية الطفل

> ضمن إعلان حقوق الأطفال أن يكونوا من أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة في جميع الأحوال

وتوصينا به، وتبلور ذلك في نظرة الرسول عليه الصلاة والسلام للطفل وتعامله معه أمام الصحابة ليكون قدوة لهم.

وركز أيضًا على حماية الطفل في حالات الكوارث والطوارئ وضرب لنا مثلاً حيًا في هجرة المسلمين من مكة إلى المدينة، وكيف أن الصحابة من الأنصار تعاملوا مع هذه الحالة الطارئة، وتم احتواء المهاجرين ليكونوا لبنة أساسية في مجتمعهم، وأصبح الأطفال المهاجرين إخوة لباقي الأطفال وتقاسموا معهم الرزق واللعب والحقوق.

وأعطى الإسلام للجميع، وخاصة للأطفال، الحرية في التعبير عن آرائهم، ومشاركتهم للكبار في اتخاذ القرار، في جلب الرزق وفي الحروب والخدمة العامة بعيدًا كل البعد عن مبدأ الاستغلال، وهو ما يمثل حق الطفل في المشاركة، كما منح للطفل حقه في النماء والبقاء، وفي الهوية والجنسية، وغيرها من الحقوق حيث أوصى الإسلام وأكد على موضوع التزاوج، والعلاقة

السليمة بين الرجل والأنثى، وتشجيع النكاح، وحق الطفل في النسب وغيره من الحقوق التي تؤدي إلى طفل سليم ومعافى، وذا خلق وتربية إسلامية سليمة تنعكس على المجتمع بأكمله.

جهود المملكة في حماية حقوق الطفل:

صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية حقوق الطفل في ١١ سبتمبر من العام ١٩٩٥م، التي دخلت في حيز التنفيذ في ٢٦ يناير ١٩٩٦م، وتعهدت بأن تولي أولوية قصوى لحقوق الطفل ضمن إطار قوانينها الوطنية، وكان من أحدث التطورات الإيجابية زيادة الاهتمام بوضع الأطفال في العالم، لاسيما أولئك الذين يحتاجون للاهتمام العاجل والحماية والمساندة. ويعتبر في المملكة العربية السعودية، مثلًا، التعليم مجانيًا في كل مراحله لكل الأطفال من الذكور والأناث، السعوديين والأجانب.

كما تعد المملكة طرفًا في العديد من الصكوك الإقليمية والعربية والإسلامية، منها «عهد حقوق الطفل في الإسلام»، الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليًا) في ٢٠٠٥م.

> تعد المملكة طرفًا في العديد من الاتفاقيات الإقليمية والعربية والإسلامية

وداخليًا تناولت السياسة الوطنية للمملكة حقوق الطفل بالرعاية من حيث العناية الصحية، والاجتماعية والتربوية والتعليمية والترفيهية، ومن ذلك الخطة الوطنية الشاملة للطفولة لعشر سنوات من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٥م، والتي تقترب من بلوغ أهدافها.

وتأكيدًا على أهمية حماية الطفل والاهتمام به والاعتراف بحقوقه، فقد قامت المملكة بجهود ملموسة في هذا الشأن، حيث تم إنشاء ٣٨ مركزًا لحماية الأطفال على مستوى المملكة يعمل بها أكثر من ٢٤٠ طبيبًا وأخصائيًا نفسيًا واجتماعيًا معنيين بالتعرف على حالات العنف الأسري وعلاجها.

كما أشادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بتعزيز شراكتها المثمرة والحفاظ على مستوى التنسيق العالي مع المملكة العربية السعودية في مجال التنمية المستدامة وبرامج الإغاثة الخاصة بالأطفال الأقل حظًا في العالم، حيث قاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله إلى تعزيز دور المملكة الريادي على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تتصدر المملكة قائمة الدول المانحة للمنظمة طوال خمسين عامًا من الشراكة السعودية، التي ساعدت ملايين الأطفال في دول العالم.

كانت المملكة قد رفعت من مساهماتها ودعمها لليونيسف من خلال تقديم العديد من المنح لدعم تنفيذ مشاريع إغاثية للأطفال المحتاجين في كل من فلسطين، لبنان، الصومال، مالي، تشاد، أفغانستان، باكستان، إلى جانب دعمها لبرامج الإغاثة الإنسانية الموجهة للأطفال الذين يعانون من تداعيات الأزمة السورية، سواء النازحين داخلها أو اللاجئين إلى الدول المجاورة.

اللجنة الوطنية للطفولة

اللجنة الوطنية للطفولة وباعتبارها الجهة المعنية بالطفولة في المملكة، تعمل على التوعية بحقوق الطفل من خلال إنتاج مواد توعوية ذات جودة ونوعية متخصصة تتلاءم واستهداف كل القطاعات والمعنيين في هذا الشأن لزيادة

معارفهم ووعيهم نحو حقوق الطفل وسبل تفعيل الممارسات الإيجابية في منحهم –أي الأطفال– كافة حقوقهم.

وتأسست اللجنة الوطنية السعودية للطفولة عام ١٣٩٨هـ– الموافق ١٩٧٩م، بموجب موافقة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٠٠٣م–٥ وتاريخ ٢–٦– ١٣٩٨هـ، وذلك تأكيدًا لاهتمام المملكة العربية السعودية بالطفولة، ورغبة في تطوير وتعزيز أوجه الرعاية التي تقدم للأطفال.

وتهدف اللجنة إلى وضع السياسة العامة للطفولة في المملكة العربية السعودية والتخطيط لبرامج الأطفال واحتياجاتهم، والتنسيق بين جهود الجهات الحكومية والأهلية المعنية بشؤون الطفولة في المملكة العربية السعودية.

مهام اللجنة الأساسية

تعنى اللجنة الوطنية السعودية للطفولة بكل ما يتصل بشؤون الأطفال في المملكة العربية السعودية وعلى الأخص المهام الآتية:

- التنسيق بين الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بالطفولة داخل المملكة لتحقيق التكامل وتلافي الازدواجية.
- وضع استراتيجية وطنية للطفولة تساعد الجهات المعنية بالطفولة في المملكة على تعزيز أوجه الرعاية التي يحتاجها الأطفال.
- تقترح اللجنة البرامج والمشروعات المتعلقة بالأطفال لتقوم بتنفيذها الجهات الحكومية والأهلية المختصة.
- وضع قاعدة للمعلومات والبيانات لكل ما يتعلق بالطفولة في المملكة العربية السعودية، والعمل على تحديثها وتبادلها بين كافة الأجهزة المعنية.
- التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى للطفولة ولجنة التخطيط والمتابعة للجنة الوطنية السعودية للطفولة.
- تشرف اللجنة على متابعة وتنفيذ توصيات وقرارات المجلس الأعلى للطفولة، ولجنة التخطيط والمتابعة.

حرصت المملكة بانضمامها إلى اتفاقية حقوق الطفل على حماية حقوق الأطفال

- متابعة ما يخص المملكة العربية السعودية من نشاط الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالطفولة.
- تشجيع البحوث والدراسات وكافة أوجه الثقافة الخاصة بالطفولة واحتياجاتها.
- تعد اللجنة الوطنية للطفولة تقارير دورية عن نشاطاتها.

تشكيل اللجنة

تتشكل اللجنة الوطنية السعودية للطفولة من:

أولاً: المجلس الأعلى للطفولة: ويرأسه معالي وزير التربية والتعليم، ويضم وكلاء وزارات الجهات المعنية بالأطفال في المملكة العربية السعودية، وهي وزارات «الداخلية، الخارجية، التربية والتعليم، الثقافة والإعلام، الصحة، الاقتصاد والتخطيط، العمل، الشؤون الاجتماعية، الشؤون البلدية والقروية، الرئاسة العامة لرعاية الشباب» وعدد من المؤسسات والجمعيات الأهلية.

ثانيًا: لجنة التخطيط والمتابعة: ويرأسها وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون الثقافية وتضم مديري عموم الإدارات المعنية بالطفولة في المملكة العربية السعودية.

ثالثًا: الأمانة العامة للجنة: ومقرها الشؤون الثقافية بوزارة التربية والتعليم

وتضم أخصائيين للتخطيط لنشاطات اللجنة ومتابعتها مع الجهات المعنية بالطفولة، وإعداد التقارير والدراسات التي تعرض على المجلس الأعلى للطفولة ولجنة التخطيط والمتابعة.

إضافة إلى عدد من الإداريين لمتابعة الشؤون الإدارية في الأمانة العامة للجنة.

المملكة تشارك دول العالم الاحتفاء بـ«اليوم العالمي لحقوق الطفل»:

وتأكيدًا منها على المشاركات الدولية التي تدعم حماية حقوق الطفل شاركت المملكة العربية السعودية مؤخرًا، دول العالم بالاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الطفل الذي أقيم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، حيث ترأس وفد المملكة الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتورة وفاء بنت أحمد الصالح، وضم الوفد ممثلين عن مجلس حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم وبرنامج الأمان الأسري وجمعية رعاية الطفولة وعدد من الأطفال السعوديين، ممثلين عن أطفال المملكة في هذه المناسبة.

وألقى بيان المملكة في هذه المناسبة، الطفلة ميرال بنت أحمد الصانع، أكدت خلالها أن المملكة انضمت لهذه الاتفاقية حرصًا على ضمان وحماية حقوق الأطفال، وأن أطفالها يتمتعون بالعديد من المزايا والحقوق التي أمر بها دين الإسلام الحنيف، دين السلام والمحبة، حيث يظهر ذلك جليًا ضمن قائمة طويلة من الاهتمامات الموجهة لأطفال المملكة.

وأوضحت الطفلة السعودية في بيانها أن سياسة التعليم في المملكة تنظر إلى حق الطفل في التعليم كحق «مركزي»، وشرط أساسي في تمكينه، وضمان حقوقه الأخرى، عن طريق إلزامية ومجانية التعليم في جميع مراحله، ليتحقق انخفاض معدلات التسرب في جميع مراحل التعليم العام إلى ١٪، مشيرة إلى سعي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم للتوسع في فتح الحضانات ودور الضيافة للأطفال وتقديم خدمات التدخل المبكر لذوي

تؤكد سياسة المملكة على حماية ورعاية حقوق الطفل صحيًا واجتماعيًا وتربويًا

الإعاقة وفتح المراكز المتخصصة لهم.

ونوّهت ميرال في كلمتها، إلى وجود أشكال متعددة لحماية الطفل السعودي بفضل الجهود المبذولة، أهمها إنشاء خط ساخن لمساندة الطفل وهو الرقم (١١٦١١١) من قبل برنامج الأمان الأسري بالتعاون مع (١٤) جهة من الجهات ذات العلاقة في المملكة، وكذلك صدور نظام الحد من الإيذاء ونظام حماية الطفل كأنظمة شاملة لتوفير كافة الحقوق لحماية الأطفال.

وتحدثت باستفاضة عن اهتمام المملكة بصحة أطفالها وتحصينهم من الأمراض المعدية، واعتماد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة وتعزيز الرعاية الصحية الأولية. وكذلك حديثها عن مبدأ الحق في المشاركة الذي يمثل أحد المبادئ الأربعة الأساسية التي ترتكز عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي وقعت عليها حكومة المملكة، وعملت على تفعيلها في شتى المجالات، حيث أنشأت اللجنة الوطنية للطفولة برنامجين هما: «منتدى الأطفال واليافعين» و«مجموعة الإعلاميين أصدقاء الأطفال»، إيمانًا بدور الأطفال وقدراتهم في المجتمع، ليس بوصفهم أصحاب حقوق فحسب، بل أفرادًا قادرين على الدفاع عن هذه الحقوق.

وفي ختام بيانها أشارت الطفلة ميرال إلى أحدث الخطوات نحو تعزيز الدور المجتمعي في المملكة لخدمة قضايا الأطفال، ألا وهو برنامج «قيادات الطفولة» الذي تنفذه اللجنة الوطنية للطفولة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي لدراسة مرحلتي الماجستير والدكتوراه في مجالات الطفولة خارج المملكة بهدف اكتساب الخبرات الجديدة وبناء كوادر وقيادات سعودية محترفة ومتميزة في هذا المجال.

مهرجان اليوم العالمي للطفل:

دعت وكالة الوزارة للشؤون الثقافية المدارس والجهات الحكومية والخاصة والأطفال الموهوبين في شتى المجالات في وقت سابق للمشاركة في فعاليات مهرجان اليوم العالمي للطفل في دورته السابعة، الذي نظمته وزارة الثقافة والإعلام، ممثلة في وكالة الوزارة للشؤون الثقافية، واستمر لمدة أربعة أيام في مركز الملك فهد الثقافي بالرياض، وكذلك أقيمت احتفالات مماثلة بهذا اليوم في عدد من مدن المملكة، تزامنًا مع الاحتفالية العالمية بيوم الطفل، ٢٠ نوفمبر من كل عام.

وأقيم المهرجان برعاية وزير الثقافة والإعلام المكلف الدكتور بندر حجار، بحضور عدد من المسؤولين ومشاركة جهات كثيرة في هذا المهرجان ضمن الاهتمام بشؤون الطفل وثقافته.

وخصصت الفترة الصباحية لطلاب المرحلة الابتدائية للاستفادة من فعاليات وبرامج المهرجان، وأقيمت لهم برامج خاصة ومسابقات في المسرح التربوي.

تضمن المهرجان برامج وأنشطة متنوعة كورش فنية وأشغال يدوية وتكريم للأطفال المبدعين في جميع المجالات، وأجنحة خاصة للأطفال المبدعين ومعرضًا خاصًا بالفنون التشكيلية والتصوير الفوتوجرافي.

> أشادت الـ(يونيسف) بتعزيز شراكتها المثمرة مع المملكة في مجال التنمية المستدامة وبرامج الإغاثة الخاصة بالأطفال.

الاستثمار في الأطفال

وفي سياق الحديث عن الطفل وحقوقه يؤكد محافظ هيئة تقويم التعليم العام الدكتور نايف بن هشال الرومي، أن الاستثمار في الأطفال والشباب، هو الركيزة الحقيقية للتنمية بوصف هاتين الفئتين عماد المستقبل، وأن المملكة تعتمد هذا التوجه بوعي كامل لمتطلبات المستقبل.

ونوه الدكتور الرومي بموافقة مجلس الوزراء على إنشاء «الاتحاد السعودي للرياضة المدرسية»، و«نظام حماية الطفل»، وعدهما خطوة مهمة باتجاه واستدامة التنمية البشرية، كونها من مرتكزات النهضة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - فالمواطن هو رأسمال التنمية والاستثمار فيه أساسها خاصة فئتي الأطفال والشباب.

وبين أن القرارين يتصلان مباشرة بالتنشئة والتربية وإعداد جيل المستقل، حيث قال: إن أثر القرارين سيبدو جليًا على مستقبل الوطن، وهو ما يعكس اهتمام القيادة الرشيدة بوضع الأسس المتينة لبناء الإنسان المتكامل صحة ووجدانًا.

وأكد أن كل ما يندرج في إطار تعزيز قدرات النشء أطفالاً وشبابًا يصب في دعم مهام الهيئة ورسالتها، من حيث تحقيق إرساء البنية التحتية لجودة التعليم.

وأوضح محافظ هيئة تقويم التعليم العام، أن المستهدفين مباشرة من إنشاء «الاتحاد السعودي للرياضة المدرسية»، ومن «نظام حماية الطفل»، هم المدخلات البشرية الأساسية في التعليم العام، مشددًا على أن العناية بهم تعزيز لجهود الهيئة وتحقيق أهدافها في تقوية بنية النظام التعليمي.